

دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات

The role of audit committees in activating corporate governance

شرشافة إلياس

Charchafa ilyes

جامعة سطيف 1-الجزائر

lcharchafa@univ-setif.dz

Received:15/11/2022

مزهود دلال

Mezhoud dellal

جامعة سطيف 1-الجزائر

dallel.mezhoud@univ=setif.dz

Published:31/12/2022

accepted 12/12/2022

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور لجان التدقيق في دعم وتفعيل حوكمة الشركات، باعتبارها لجان مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، تقوم بالإشراف على السياسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وكذلك تعمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي، كما تعتبر أحد الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق حوكمة الشركات من خلال دعم مجلس الإدارة في القيام بأعمال التوجيه والإشراف وتنفيذ مسؤولياته القانونية، وبالتالي المساهمة في ضمان جودة التقارير المالية ومصداقية المعلومات المحاسبية. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الثقة والمصداقية في التقارير المالية في الشركات كما تزيد من فعالية وكفاءة الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية وتعزز من الثقة في مخرجات هذه الأنظمة المتمثلة بالتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، حوكمة الشركات، التقارير المالية، التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي

Abstract:

This paper aims to highlight the role of the Audit Committee in supporting and activating corporate governance, as an independent committee of the Board of Directors, which oversees the accounting policies and financial reporting of the institution and complies with its instructions, and acts as a liaison between him and the external and internal auditor, It is also one of the main pillars of the success of the implementation of corporate governance by supporting the Board of Directors in carrying out the work of guidance and supervision and the implementation of its legal responsibilities, and thus contribute to ensure the quality of financial reports and the credibility of accounting information. The results of the study showed that there is a positive impact on the application of the principles of corporate governance to the confidence and credibility in the financial reports of companies and increase the effectiveness and efficiency of control over financial and accounting systems and enhance confidence in the outputs of these systems of financial reports

Keywords: Audit Committees, Corporate Governance, Financial Reports, Internal Audit, External Audit.

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية بقوتها في عالم الأعمال نظراً للمتطلبات الجديدة التي فرضتها مظاهر العولمة وما صاحبها من تطورات على الصعيد القانوني والاقتصادي، ومما زاد من الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالأزمات المالية والاقتصادية، التي كشفت أن عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب قد هز ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصالح بالأنظمة الرقابية والمحاسبية وأداء الشركات. وتسهم لجان التدقيق في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات، كما تقوم بالإشراف على جودة عملية التدقيق، وهذا باعتبارها حلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي.

ولقد تعاضم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين .

هذه الانهيارات دفعت إلى البحث عن الدور الحيوي لعملية التدقيق، من لجان التدقيق والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، في عمليات حوكمة الشركات وأكدت معظم الدراسات والمراجع الخاصة بحوكمة الشركات، إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل وأشارت إلى أن وجود لجان للتدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة والرفع من جودة عملية التدقيق والرقابة للتحقق من البيانات المحاسبية والمالية مع التأكد من مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأموالها.

لذا ارتأينا إلى طرح الإشكالية الآتية: ما دور لجان التدقيق في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم حوكمة المؤسسات ؟

2- ما هو مفهوم لجان التدقيق؟

3- ما هي خصائص لجان التدقيق وأدوارها في تفعيل حوكمة المؤسسات ؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وسبل تطبيقها وتفعيلها في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والشركات والمهتمين، ومن أهمية موضوع لجنة التدقيق كآلية لتفعيل تطبيق الحوكمة في الشركات والمساهمة في خلق بيئة أعمال تتسم بالمصداقية والشفافية عن طريق زيادة فعالية الرقابة والتدقيق، مما يسمح بضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة والحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة ويساهم في الاستقرار الاقتصادي خاصة في عالم تسيطر عليه العولمة .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة المؤسسات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم .
- 2- استعراض وتحليل الجهود الدولية والإقليمية في التعريف بمفهوم حوكمة المؤسسات وكيفية تطبيقه على أرض الواقع .
- 3- إلقاء الضوء على مفهوم وأهمية عملية التدقيق والجهات القائمة عليها .
- 4- بحث ومناقشة دور لجان التدقيق كأحد أبرز دعائم تحقيق حوكمة المؤسسات وعلاقة ذلك برفع جودة التدقيق .

المنهج المتبع في الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها عمدنا إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف حوكمة المؤسسات ولجان التدقيق، وكذا تحليل دور لجنة التدقيق كأداة لتطبيق حوكمة المؤسسات. من خلال إجراء مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث عناصر :

أولاً: التطرق الى ماهية حوكمة الشركات.

ثانياً: التطرق الى ماهية لجان التدقيق.

ثالثاً: التطرق لعلاقة لجان التدقيق بحوكمة الشركات.

1. ماهية حوكمة الشركات:

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون والماليون حول إعطاء تعريف موحد للحوكمة سنوردها كما يلي:

1.1. تعريف حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحليلين نظراً لموسوعة هذا المفهوم فكل تعريف يعبر عن وجهة النظر التي يتبناها مقدمه، ولكن في مجمل ذلك يمكن إيجاز بعض التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسات على سبيل الذكر فيما يلي:

تعرف لجنة Cadbury حوكمة الشركات بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسة ومراقبتها في حين يعرفها Williamson على أنها" النظام الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهياكلها الإدارية، دون الاعتماد على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي".

أما التعريف الصادر من المنظمة الاقتصادية الأوروبية OECD تحديداً فيعرفها كالتالي:

(سامي، 2009، صفحة 15) "حوكمة الشركات هي مجموعة العلاقات بين الشركة، ومجلس الإدارة، والملاك، وكل الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهي الأسلوب الذي يوفر الهيكل، أو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد وتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة الأداء، والنتائج، وصولاً للأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذمين خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة مصالح الشركة ومساهميها.

تعريف البنك الدولي WB : هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسسية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية (SANTIOS, 2001, p. 05).

لماذا حوكمة الشركات؟

يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات على :

- تحديد العلاقات بين حملة الأسهم والإدارة ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى.
- توفير الثقة لدى المساهمين على استثماراتهم في الشركات.
- تحديد التزامات الإدارة بقواعد العمل تجاه المساهمين ومجلس الإدارة.
- جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم من خلال الممارسة الفعالة للحوكمة داخل الشركة.
- تحقيق العدالة والشفافية، وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والملاك وجميع الأطراف من أصحاب المصالح.
- مراقبة وتحقيق أهداف الشركة وتعظيم ثروة المساهمين .

2.1. أهمية الحوكمة:

في ظل غياب الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للمؤسسات، يصبح المستثمرون غير قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل، وهذا يبرر الحاجة إلى ضرورة توافر إجراءات الإدارة الرشيدة التي تضمن-إلى حد معقول- وجود شفافية وإفصاح في التقارير المالية، وتسهم في تحسين أداء المؤسسات بشكل عام، الأمر الذي دفع بالمستثمرين للبحث عن دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات ، حيث تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في إرساء القيم الأخلاقية والعدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية في المؤسسات، وتضمن نزاهة المعاملات، وبهذا تعزز سيادة القانون ضد الفساد، إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة. وتعتبر الحوكمة أو حوكمة الشركات مهمة لعدة أسباب نذكر منها:

- توضح اتجاه الشركة ونزاهة الأعمال.
- تساعد الحوكمة الجيدة على بناء الثقة مع المستثمرين والمجتمع.
- تساعد حوكمة الشركات في تعزيز الجدوى المالية.
- تحقيق العظمة عندما يتم تطبيق مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع أنحاء المنظمة.

3.1. مبادئ حوكمة الشركات:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ الرئيسية لإرساء الحوكمة في المؤسسات، حيث تم صياغة خمسة مبادئ في سنة 1999، وتم تعديلها في سنة 2004 من خلال إضافة مبدأ جديد يتمثل في " وجود إطار فعال للحوكمة". إلا أنه من أجل مواكبة هذه المبادئ لمختلف التطورات في مختلف المجالات الاقتصادية. تم إصدار مبادئ جديدة في سبتمبر 2015 خلال اجتماع العشرين لوزراء مالية مجموعة ال 20 ومحافظي 8 البنوك المركزية في 4-5 سبتمبر عام 2015 بأنقرة وتم إصدار خمسة مبادئ على النحو التالي:

- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات.
- المعاملة المتساوية لكل المساهمين وضمان حقوقهم.
- المؤسسات الاستثمارية وأسواق المال.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

2. ماهية لجان التدقيق:

لقد اهتمت الهيئات الرسمية والباحثين بمفهوم لجنة التدقيق وقدمت مجموعة من التعاريف تشترك في مضمونها حول المهام التي أسندت لهذه اللجنة.

1.2. نشأة لجان التدقيق:

ظهرت فكرة تكوين لجان التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbin&Mckesson، التي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك NYSE ولجنة تداول الأوراق المالية بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين، تكون مهمتها تعيين مدقق خارجي وتحديد أتعابه، والهدف من ذلك زيادة استقلاله في إبداء الرأي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات. (حمادة،، 2010، صفحة 99)

وقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق، و من أهمها يلي: (ريمة،، 2012، الصفحات 63-64)

-التناقض الموجود بين المدققين الخارجيين و بين إدارة المؤسسة خاصة في مجال المحافظة علىتزايد حالات الفشل المالي للعديد من المؤسسات و البنوك، استقلالية المدقق، حاجة أصحاب المصلحة في الشركات خاصة المقيدة بالبورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبطالحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية. وبالتالي يبدو مما سبق أن المطالبة بضرورة وجود لجان التدقيق في المؤسسات وسن تشريعات في بعض دول العالم هو اتجاه عالمي جاء لمعالجة الخلل الموجود في إدارة الشركات وتعزيز حوكمتها.

2.2. مفهوم لجان التدقيق:

تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين وعليه فإن لجان التدقيق عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس إدارة منظمة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لسبعة أعضاء، ويمكن القول بأن اللجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة والكفاءة المحاسبية والمالية، على أن تقوم بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فاعليتها، وكذلك فحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية، وفحص أعمال المراجعة الداخلية وتقويمها، وتقويم أداء المراجع الخارجي واقتراح تعيين وتحديد أتعابه ودعم استقلاليتها و تقوم بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، وبالتالي فهي واحدة من العناصر الرئيسية في هيكل حوكمة الشركات والتمتع على مراقبة الإدارة ورصدها.

في حين عرف Mallin Chris لجنة لتدقيق بأنها "لجنة مكونة من مديرين غير تنفيذيين مسؤولة عن تقييم أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن القرارات التنفيذية لم يتم اتخاذها بشكل فردي، وإجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية، والمساهمة في تحديد المهام والمسؤوليات لكل من التدقيق الداخلي والخارجي". (عناي، 2013، صفحة 243)

حيث عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين 1992 لجنة التدقيق "بأنها لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق الخارجي، ونطاق ونتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر. (عناي، 2013، صفحة 243)

وتعد واحدة من أدوات المتابعة الأساسية والتي تم إعدادها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لتقييم أداء المديرين التنفيذيين، وفي تعريف آخر هي لجنة مكونة من مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسب.

2.2. خصائص لجنة التدقيق :

تتميز لجنة التدقيق بالخصائص التالية:

أولاً: حجم أعضاء لجنة التدقيق:

يعتمد عدد أعضاء لجنة التدقيق على حجم مجلس الإدارة وحجم المؤسسة، من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق، بحيث يكفي هذا العدد ليحقق مزيجاً من الخبرات والقدرات والتوازن بين حجم المهام ونوعيتها التي يقوم بها أعضاء اللجنة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ويراعي عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لمهامها بكفاءة وفعالية، ويعد العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء. كما ينبغي أن تتضمن اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء كلهم مستقلين غير تنفيذيين (Sir Robert Smith, 2003).

p. 06)

ثانياً: استقلالية أعضاء لجان التدقيق :

يكاد يكون الاستقلال مبدءاً عاماً يتفق عليه الجميع كأحد محددات فعالية هيكل لجنة التدقيق، ويقضي ذلك بأن تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذي بين ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة. (رمضان،، 2011، صفحة 107)

ويمثل مبدأ الاستقلالية عنصر هام لأعضاء اللجنة للقيام بإعمالهم الرقابية حيث إلا أن الاستقلال يزيد من القوة التي يمتلكها الأعضاء ويجعل لهم التأثير الفعال على الإدارة، وهذا يمكنهم من أداء عملهم دون فـ تأثير، ويعرف استقلال أعضاء لجنة التدقيق بمدى قدرتهم على اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية دون أن يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية، حيث يقاس استقلالهم بعدد المديرين غير التنفيذيين في اللجنة. (حسين، 2015، الصفحات 23-24-25)

ثالثاً: الخبرة والمعرفة لدى أعضاء لجان التدقيق:

من الأمور المنطقية عليها أحياناً أن يتمتع أعضاء لجان التدقيق بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات الأنظمة بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والتدقيق والإدارة المالية وأن يكونوا على معرفة كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال الذي تعمل فيه. إذ أن تعقد الأدوات المالية وتعقد هياكل رأس مال الشركات وظهور صناعات جديدة والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية كلها معاً توضح أهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجان التدقيق وأن الخبرة لدى أعضاء اللجنة تعد أحد الأركان المهمة نظراً لأن العديد من المشكلات المحاسبية التي ينبغي على لجان التدقيق حلها تعتمد على الحكم الشخصي والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة والتدقيق. (حسين، 2015، الصفحات 23-24-25)

رابعاً: عدد اجتماعات أعضاء لجان التدقيق:

يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعالية يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل لجنة التدقيق إذ يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي. وعدد المرات هذا يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تمر بها الشركة. وهذا العدد تقرره اللجنة نفسها حسب ما تعتقده مناسباً. فقد أوصى تقرير Report Smith في بريطانيا الصادر عام 2003 بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام بينما أوصت لجنة WayTread في الولايات المتحدة بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي. وقد أوصت المادة 15 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2005 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية بأن تجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة (حسين، 2015، الصفحات 23-24-25)

فمن الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ

القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداءها لأعمالها بكفاءة وفعالية(شحاته، 2006/2007)

خامسا: المؤهلات وخبرة أعضاء لجنة التدقيق:

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها معا توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية. ويشير في هذا المجال al etDezoort2003، إلى أن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، مضيفاً أن أعضاء لجان التدقيق وخصوصاً الحاصلين على الشهادات المهنية اللازمة يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق أكثر من نظرائهم. (حسين، 2015، الصفحات 23-24-25)

وتتطلب العديد من الهيئات العلمية والعملية أن يكون هناك عضواً واحداً على الأقل من أعضاء لجنة التدقيق من ذوي الخبرة المالية، ويعني المقصود بالخبير المالي حسب قانون ساربينز وكسلي-Oxley Sarbanes على أنه حصل على تعليم مالي على مستوى عالٍ وتتوافر فيه الخبرة كمحاسب قانوني مرخص له مزاوله المهنة أو عمل كمراجع حسابات أو مسؤول عن الإدارة المالية أو المراقب المالي المسؤول عن العمل المحاسبي لشركة (شاهين، 2012، صفحة 390)

3. لجان التدقيق وعلاقتها بحوكمة الشركات:

نظراً لأهمية حوكمة الشركات فإن لجان التدقيق تلعب دوراً مهماً من أجل تفعيلها.

1.3. مهام لجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات:

تعتبر لجنة التدقيق إحدى اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي من أهم اللجان التي تساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه الإشرافية والرقابية اتجاه إلا فصاحالمالي ونظام الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق والتأكد من مدى توافق العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع القوانين، حيث أن قيام لجنة التدقيق بمهامها يعني توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة والتعليمات و زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، حيث تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفعالية وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ولقد أجمعت الدراسات المقدمة من مختلف الهيئات والباحثين على أن مهام لجنة التدقيق في إطار تعزيز حوكمة المؤسسات تكمن من خلال علاقة اللجنة باليات وقواعد الحوكمة في إطارالمسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الإدارة.(دحوح،، 2008، صفحة 263)

2.3. دور لجنة التدقيق في دعم التدقيق الداخلي:

يمتد إلى الجوانب المالية والتشغيلية بالمؤسسة كلها، حيث أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي أداة لخدمة المؤسسة ككل وليس فقط إدارتها، حيث تتضمن فعاليات التدقيق الداخلي كما جاء في المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 النقاط التالية:(دحوح،، 2008، صفحة 269)

-إعادة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، حيث أن وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين من مسؤوليات الإدارة وعادة ما يكلف التدقيق الداخلي بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة بغرض إعادة النظر بهذين النظامين ومراقبة تطبيقهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما.
-اختبار المعلومات المالية والتشغيلية.

-فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمؤسسة.
-فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

ونظرا لأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ينبغي على لجنة التدقيق الاهتمام بالتدقيق الداخلي، حيث توجد علاقة متبادلة بينهما، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.
3.3. أهمية لجنة التدقيق بالنسبة للمدقق الخارجي :

تقوم لجنة التدقيق بترشيح المدقق الخارجي والتوصية بتعيينه وتحديد أتعابه، ومتابعة أعماله واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها للمؤسسة. والحد من تأثير وضغوط الإدارة على المدقق الخارجي وتدعيم استقلاليتته والتأكد من موضوعيته وكفاءته، ودراسة خطة التدقيق معه وإبداء الملاحظات عليها ودراسة ملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها كم أن لجنة التدقيق تمثل حلقة الوصل بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة. (الشمري، 2010، صفحة 12)

كما أن الجهة المسؤولة عن الإشراف على علاقات المؤسسة بالمدقق الخارجي هي لجنة التدقيق، وتتبلور مسؤولياتها عن ذلك في النقاط التالية: (قطيشات، 2010، الصفحات 46-47)

-تقوم لجنة التدقيق بترشيح تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المدقق الخارجي لمجلس الإدارة، ويقوم المجلس برفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات اللجنة.

-تقوم لجنة التدقيق بتقييم مؤهلات وخبرات المدقق الخارجي، وتقوم بتقييم فاعلية التدقيق في نهاية كل دورة تدقيق، ومراجعة استقلالية المدقق الخارجي سنويا.

-استقصاء أسباب استقالة المدقق، وتبحث في أي إجراء يمكن اتخاذه حيال ذلك.

-تصادق اللجنة على شروط تكليف المدقق وتحديد أتعابه، و ملائمة تلك الأتعاب مع أنشطة التدقيق المنفذة.

-مراجعة نتائج أعمال التدقيق مع المدقق الخارجي، وتبحث معه القضايا التي تم حلها والقضايا المعلقة.

-مراجعة مستويات الأخطاء واستجابة الإدارة لملاحظات ومقترحات المدقق الخارجي، والحصول على تفسيرات من المدقق والإدارة في حالة عدم تسوية أخطاء معينة.

-مراجعة رسالة التمثيل قبل توقيعها من الإدارة، وخطاب الإدارة المرسل من المدقق إلى مجلس الإدارة.

4.3. مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالرقابة الداخلية :

نظرا لأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات غالبا ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة التدقيق واستنادا إلى ذلك يعد من مهام لجنة التدقيق التأكد من أن إدارة المؤسسة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية ذي كفاءة عالية. إذ يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، ويعد بعضهم أن ذلك من أهم مسؤوليات لجنة التدقيق. وهذا وقد أصدرت لجنة رعاية المنظمات COSO تقريرا في عام 1992 أكدت فيه أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، إذ تعد أحد العوامل المهمة في بيئة الرقابة، ويعتبر من أهم مسؤوليات لجنة التدقيق فحص نظام الرقابة الداخلية، وهو ما أوصت به لجنة تريداوي CommitteeTredwai نظرا لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية؛ وذلك من خلال دورها لإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية. (دحدوح،، 2008، الصفحات 268-269)

5.3. مهام لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المخاطر :

تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمؤسسة وتتولى هذه المهمة بالتنسيق مع التدقيق الداخلي، الذي أسندت إليه مهمة إدارة المخاطر المالية وغير المالية بالمؤسسة تحت وصاية لجنة التدقيق. حيث تقوم لجنة التدقيق بإعداد تقرير إلى مجلس الإدارة توضح فيه مسؤولياتها عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر. ومن بين مهام لجنة التدقيق اتجاه مسؤولياتها في إدارة المخاطر ما يلي: (حمادة،، 2010، صفحة 107)

-الإشراف على إدارة المخاطر.

-مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة.

-تقديم مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.

6.3. مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية والإبلاغ والإشراف المالي:

هناك عدة مهام تقوم بها لجان التدقيق تتعلق بالتقارير المالية والإبلاغ والإشراف المالي نذكر منها:

أولا: تحسين جودة التقارير والقوائم المالية:

يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية أنه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. حيث تقوم لجنة التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق، علاوة على ذلك أشارت بعض الدراسات إلى أنه مجرد إعلان بعض المؤسسات عن تشكيل لجنة التدقيق كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، حيث توصلت دراسة Abbott التي تناولت دور لجان التدقيق في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن

المؤسسات التي لديها لجان تدقيق قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة المؤسسات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية. ويرى Lindsell أن لجان التدقيق يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق قدر أكبر من المساءلة من قبل المؤسسات وفي استعادة الثقة في التقارير المالية (Zaman, 2004, p. 327)

وخلصت دراسة Dorothy إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجنة التدقيق بالمؤسسات وبين مستوى الجودة والموثوقية في التقارير والقوائم المالية، حيث أنه من بين توصيات لجنة Blue Committee Ribbon المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية NYSE تحسين جودة التقارير. وتعزيزاً لدور والقوائم المالية من خلال التنسيق الكامل بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق المالية لجنة التدقيق يرى اصحاب المصالح أن تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذوي خبرة مالية يمكن أن يساهم في جودة التقارير والقوائم المالية. وأشارت العديد من الدراسات إلى أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للمؤسسات تتوقف على مدى وجود لجان تدقيق منبثقة عن مجالس إدارة هذه المؤسسات، وأن لجان التدقيق تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من المخالفات بين الإدارة والمدقق الخارجي. كما تم تحديد العديد من المهام للجنة التدقيق اتجاه القوائم المالية ومن أبرزها: (سامي، 2009، صفحة 28)

دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على النظر إلى أي تغيير في السياسات المحاسبية المعتمدة، أو أي تغيير يطرأ على حسابات المؤسسة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدققي الحسابات.

متابعة القضايا جميعها التي أثارها مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان معالجتها بشكل سليم. واستعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والنظر إلى مدى توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدموها.

فهم نوعية الإيرادات التي تظهر في قائمة الدخل وتقييمها.

ثانياً: عملية الإبلاغ والإشراف المالي:

يجب على لجنة التدقيق مراجعة قضايا الإبلاغ المالي والأحكام الصادرة في البيانات المالية للمؤسسة والتقارير المرحلية، والإعلانات الأولية والبيانات الرسمية. حيث تقوم اللجنة بمراجعة قضايا الإبلاغ المالي ابتداء من الإشراف على تحضير الإدارة للبيانات المالية والمرحلية، والتأكد من وضوح واكتمال الإفصاح عن هذه البيانات. ومراجعة التقديرات المحاسبية والتغير في السياسات المحاسبية المتبعة، والوقوف على وجهة نظر المدقق الخارجي في إتباع هذه السياسات، وعندما تقتنع اللجنة بأي من الأمور المختلف عنها تقوم بنقل وجهة نظرها إلى مجلس إدارة. كما تقوم لجنة التدقيق بمراقبة الوضع المالي للمؤسسة والتحقق من سلامة ومصداقية القوائم المالية وتقييم مدى ملائمة الأساليب المحاسبية المتبعة بالمؤسسة ومراقبة أية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للمؤسسة. (المصري، 2001، صفحة 11)

: 7.3 مهام لجنة التدقيق المتعلقة بالإفصاح والشفافية:

أولاً: الشفافية:

إن إنشاء لجان التدقيق داخل المؤسسة يؤدي إلى زيادة الشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير. كما تقوم اللجنة بالحد من التقارير المالية الاحتياطية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتياطية وتعريفها. (الصوص، 2012، صفحة 31)

ثانياً: الإفصاح :

تتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة التدقيق فيما يتعلق بالإفصاح عن التقارير المالية بالنواحي التالية: (حمادة،، 2010، صفحة 105)

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية.
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.
- التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة للتقارير المالية.
- تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

8.3 مهام لجنة التدقيق في مساعدة الإدارة العليا في تأدية مهامها:

تساعد لجنة التدقيق الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية. حيث تعتبر لجنة التدقيق قناة اتصال بين الإدارة والمدققين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توفير أو زيادة فرص احتمال تنفيذ إدارة المؤسسة لاقتراحات الملائمة التي يقدمها المدقق وما سيتتبعه ذلك من تحسين جودة الأداء المهني. (عناي، 2013 ، صفحة 252)

9.3 الموافقة على الخدمات الاستشارية:

تقوم لجنة التدقيق في حالة احتياج الإدارة للخدمات الاستشارية الأخرى المعدة من قبل مكاتب التدقيق الخارجية بمناقشة وتحديد أتعاب هذه الخدمات بما يخدم الهدف منها والذي يضر باستقلالية المدقق الخارجي. (الصمد، 2013 ، صفحة 209)

10.3 مهام لجنة التدقيق في مساعدة الإدارة العليا في تأدية مهامها:

تساعد لجنة التدقيق الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية. حيث تعتبر لجنة التدقيق قناة اتصال بين الإدارة والمدققين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توفير أو زيادة فرص احتمال تنفيذ إدارة المؤسسة لاقتراحات الملائمة التي يقدمها المدقق وما سيتتبعه ذلك من تحسين جودة الأداء المهني. (سامي، 2009، صفحة 19)

الخاتمة:

يعتبر موضوع لجان التدقيق من الأهمية البالغة لتفعيل مبادئ الحوكمة، حيث أنها مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة وتعمل على تقديم تقاريرها الدورية له، ويتم تشكيل لجنة التدقيق والتي يصدر بالقواعد المنظمة لعملها

قرار من الجمعية العامة للمؤسسة بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ويتعين عند وضع هذه القواعد الالتزام بها كحد أدنى لعمل لجان التدقيق في الشركات. ويتم تشكيلها بصفة مطلقة من بين أعضاء المجلس المستقلين عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة، وتعتبر صفتي الاستقلالية وعمق النظر من أهم صفات لجنة التدقيق، حيث تلعب دوراً رئيسياً في الإشراف والرقابة المالية، وتقديم التقارير، وبهذا تعمل على تقوية حوكمة الشركة وزيادة الثقة العامة لدى جميع المساهمين في الشركة.

النتائج

- إن من المهام الرئيسية للجنة التدقيق في إطار حوكمة المؤسسات هو التنسيق ومتابعة وتقييم عمل المدقق الداخلي والإشراف على علاقة المؤسسة بالمدقق الخارجي. وبالتالي فإن عدم تأدية هذين الأليتين لدورهما الرقابي الداخلي التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي إطار الحوكمة يبرر ضعف اهتمام المؤسسات الاقتصادية بلجان التدقيق. والسبب في ذلك أن التدقيق الداخلي حديث نسبياً في المؤسسات الاقتصادية والذي يحظى بالاستقلالية اللازمة لتأدية المهام المنوطة به، أما التدقيق الخارجي فهو تدقيق قانوني إلزامي (محافظة الحسابات)، حيث يغلب على مبرر وجوده الطابع القانوني أكثر من الطابع الرقابي.

- تتأكد لجنة التدقيق من أن إدارة المؤسسة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية بكفاءة عالية، وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، حيث تقوم بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل، والنظم المحاسبية، والإجراءات المالية والإدارية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب، كما تقوم بالاطلاع وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية، ومناقشة خطط الإدارة وتقييمها للتعامل مع نقاط الضعف المهمة.

التوصيات

يجب انتساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالمؤسسة وتتولى هذه المهمة بالتنسيق مع التدقيق الداخلي، حيث تحرص اللجنة على ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها، كما تقوم بإعداد تقرير إلى مجلس الإدارة توضح فيه مسؤولياتها عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، تقوم لجنة التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية التدقيق وتساهم لجنة التدقيق في زيادة مستوى الجودة والموثوقية في التقارير والمعلومات المنشورة بالقوائم المالية.

المصادر:

1. Audit Committees Combined Code Guidance. (Submitted to the Sir Robert Smith). (n.d.).
2. Carlos Santos. (2001). Good governance and its effectiveness: The World Bank and conditionalite the Georgetown public policy review.

- 3.OECD. (1999). Principles of Corporate Governance.
- 4.Stuar Turley and Mahbub Zaman. (2004). The corporate governance effects of audit committees. Journal of Management and Governance, 8(3), 327-346.
- 5.السيد علي وعبد الوهاب شحاته. (2007/2006). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 6.إياد سعيد محمود الصوص. (2012). مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 7.حسين أحمد دحدوح. (2008). دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 24 -العدد الأول، 26-46.
- 8.رشا حمادة. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 99.
- 9.شاهيناحمد محمد. (2012). نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1، 390-413.
- 10.عادل خليل علي قطيشات. (2010). مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عبد الله عناني. (2013). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات. مجلة الباحث الاقتصادي، 243.
- 11.عمر عبد الصمد. (2013). نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية -دراسة نظرية تطبيقية-. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 03.
- 12.عيد بن حامد الشمري. (2010). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية. بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.
- 13.مجدي محمد سامي. (2009). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 46(2)، 15.
- 14.حروس، ر.، عارف، ر. (2011). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة نظرية وتطبيقية [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر].
- 15.مركز المديرين المصري. (2001). دليل عمل لجان المراجعة. وزارة الاستثمار-مصر.

- 16.مهءء؁ س.أ.ح. (2015). أءر لجان الأءقبق فب آءسبب مسءوى ءوءة الأرباح فب الشركاء الصناعبة المساهمة العامة الأربنبفة. [رسالة ماءسءبب ءبب منشورة؁ كلية الأعمال؁ ءامعة الشرق الأوسط.].
- 17.هبءوب؁ ل.ر. (2012). المراجعة كمدخل لءوءة ءوكمة الشركاء - ءراسة ءالة المؤسسة الوطنفة للأشغال فب الآبار. [مءكرة ماءسءبب؁ قسم علوم ءءارفة؁ ءامعة قاصءب مرباح